المُؤَسَّسَةُ العَسْكَرِيَّةُ وَالسُّلْطَةُ فِي اليَابَان فِيمَا بَيْنَ الحَرْبَيْنِ العَالَمِيَّتَيْنِ

د./ حسين السيد حسين سالمان

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

قسم الإرشاد السِّياحي، كلية السياحة والفنادق، جامعة 6 أكتوبر

المُلَخّصُ العَرَبِيُّ:

عُرِفَ عِقدُ العشرينيات من القرن العشرين في التاريخ الياباني بالعِقد الليبرالي؛ حيث استطاعت الأحزاب السياسية والبرلمان الياباني خلال هذا العِقد، السيطرة على الحياة السياسية وتحديد التوجّهات السياسية داخليًّا وخارجيًّا.

فعلى المستوى الداخلي، أخذت الحكومات اليابانية المتعاقبة في تبني سياسة داخلية مبنية على الحرية الاقتصادية والاتجاه نحو التصنيع، وعلى المستوى الخارجي، تبنَّت هذه الحكومات سياسة الانفتاح على المجتمع الدولي بالاشتراك في المؤتمرات الدولية، وتوقيع الاتفاقيات الخارجية مع القوى الدولية كافة لتهدئة الأوضاع في الشرق الأقصى وخاصةً مع الصين؛ حيث كانت وِجهة نظر الحكومات اليابانية، أن الجُنوحَ للسِّلْم هو الحل الأمثل، خاصة وأنها لم يعدْ بإمكانها تحمّل الميزانيات العسكرية الكبيرة التي يطالب بها الجيش من الموازنة العامّة للدولة.

وعلى الرغم من أن الحكومات اليابانية خلال عِقد الثلاثينيات، قد حاولت السَّيْر على النهج ذاته، من السعي لتهدئة الأوضاع مع القوى الدولية، ومن خلال قَبُول الدعوة للمشاركة في مؤتمر لندن البحري للحدِّ من التسليح البحري، ومن ثَمَّ العمل على تخفيض الموازنة العامّة للجيش والبحرية، وتوجيه الجانب الأكبر من الموازنة نحو التصنيع والتجارة الخارجية في أُطُر سِلْمية قائمة على المصالح الاقتصادية المتساوية بين القوى كافة، فإن هذا النَّهج قد قوبل بمعارضة شديدة، لاسيما من العناصر القومية المتطرفة داخل الجيش الياباني؛ حيث عمل أنصار هذا التوجه على إقصاء الحكومة المدنية والأحزاب السياسية من المشهد السياسي، والعمل على تأسيس دكتاتورية عسكرية، لها الحق في قيادة المجتمع الياباني، ورسم السياسات العامَّة للإمبراطورية اليابانية؛ متخذةً من التوسُّع الخارجي والقوة العسكرية نَهْجًا لها.

واتخذت العناصر القومية المتطرفة من الاغتيالات السياسية نَهْجًا وطريقًا لتحقيق مطالبها السياسية؛ حيث شهدت هذه الفترة العديد من حوادث الاغتيالات لشخصيات سياسية

وحكومية لفرض الفكر القومي المتطرف بالقوة، ويُعد تمرُّد 26 فبراير 1936م أخطر هذه الحوداث، فعلى الرغم من فشله السياسي، فإن الجيش استطاع أن يتخذه مَطيةً للوصول إلى الحُكم، وإقصاء الأحزاب السياسية والحكومة الحزبية من المشهد السياسي، وتصدّره المشهد السياسي لليابان حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

كَلمَات مِفْتاحية:

اليابان، المؤسّسة العسكرية، الحكومات المدنية، السُّلطة، الحربين العالميتين.

Abstract:

The Japanese Military and Interwar Authority

The 1920s are known in Japanese history as the "Liberal Decade," during which political parties and the Japanese parliament managed to control political life and set domestic and foreign political orientations. Domestically, successive Japanese governments pursued domestic policies based on economic freedom and a shift towards manufacturing. Externally, these governments adopted a policy of openness to the international community participating in international conferences and signing foreign agreements with all international powers to calm the situation in the Far East, especially with China. The Japanese government believed peace was the best solution, especially as it could no longer support the large military budgets demanded by the army from the general national budget.

Although the fact that Japanese governments during the 1930s tried to follow the same approach, from trying to calm the situation with international powers by accepting the invitation to participate in the London Naval Conference to limit naval armament, then working to reduce the general budget of the army and navy, and directing the larger part of the budget towards manufacturing and foreign trade in peaceful framework based on equal economic interests among all powers, this

approach was met with strong opposition, especially from extremist nationalist elements within the Japanese army. The proponents of this approach worked to exclude the civilian government and political parties from the political scene and to establish a military dictatorship that had the right to lead Japanese society and draw the general policies of the Japanese Empire, based on foreign expansion and military power as its approach.

Extremist nationalist elements adopted political assassination as a method and way to achieve their political demands. This period witnessed many assassinations incidents of political and governmental figures in order to impose extremist nationalist thought by force. The uprising of 26 February 1936, is considered the most dangerous of these incidents. Despite its political failure, the army was able to use it as a stepping stone to reach power, exclude political parties and the party government from the political scene, and dominate the political scene in Japan until its defeat in World War II.

Keywords

Japan, Military Establishment, Civil Governments, Authority, World Wars.

الأَوْضَاعُ السِّيَاسِيَةُ فِي اليَابَان فِي أَعْقَابِ الحَرْبِ العَالمِيَّةِ الأُولَى

شكَّل تعيين هارا تاكاشي Takashi زعيم حزب سيوكاي Seiyūkai رئيسًا للوزراء سابقةً فريدة من نوعها؛ حيث عدت هذه السابقة هي الأولى التي يتولَّى فيها زعيم حزب رئاسة حكومة الإمبراطورية اليابانية بين عامَي 1918- 1921م[1]، ثم أخذت السيطرة على مجلس الوزراء تدور سجالًا بين حزبي: سيوكاي، و مينستوMinisto ، وهو ماعُدَّ تطورًا سياسيًّا، دافع عنه المفكّرون اليابانيون، باعتباره تجسيدًا للحُكم الديمقراطي[2].

عمل تاكاشي إبّان رئاسته للوزراء على إرساء دعائم الحُكم الديمقراطي من خلال تدشين منظومة حكومية يكون للحزب فيها القيادة المطْلقة، وذلك بتعيين رجال الحزب في مناصب المحافظين للأقاليم اليابانية، ثم ما لبث الحزب أن تجاوز هذه السيطرة المحلية إلى السيطرة الخارجية من خلال السيطرة على المستعمرات اليابانية خارج حدود الجزر الأم، في تحدٍّ واضح من جانب المدنيين لنفوذ المؤسسة العسكرية (وزارة الحرب – وزارة البحرية) السياسي في اليابان [3].

ومن الواضح، أن تاكشي مَدينٌ بالفضل لحُكم الإمبراطور الياباني تايشو Taishō (1912-1926 م) ، الذي شهدتْ سُنو حُكمه انتهاجَ سياسة ديمقراطية عُرفت بديمقراطية تايشو ''Taishō Democracy'' ، امتد أثرها في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الأولى وغزو منشوريا في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين؛ حيث شهدت هذه الفترةعلى المستوى الداخلي ازدهار الحركات الاجتماعية المطالبة بزيادة الحقوق المدنية والسياسية، وتكوين الحكومات الحزبية، بالإضافة إلي مواكبة الحداثة العالمية في الفنون والآداب، مع ازدهار حركة الفكر والصحافة السياسية، وعلى المستوى الخارجي شهدت هذه الفترة انفتاح اليابان على المجتمع الدولي، وذلك خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، مثل: مؤتمر واشنطن 1921-1922م [4]، كما شهدت انضمام اليابان إلى عُصبة الأمم عام 1920 م عضوًا دائمًا [5]، فضلًا عن اتباع سياسة التهدئة في ملف التوسُّع ، بالإضافة إلى المشاركة في ميثاق كيلوج – بريانKellogg–Briand Pact لنبذ الحروب عام 1928م [6]، والتفاوض حول نزع السلاح الإقليمي خلال مؤتمر لندن البحري عام 1930م [7] .

ومما تجدر الإشارة إليه، أن توقيع الحكومة اليابانية على المعاهدة التي أفرزها مؤتمر لندن، قد أدت إلى إثارة موْجة من الغضب بين منتسبي المؤسسة العسكرية لاسيما البحرية، غير أن رئيس

الوزراء أوساتشي هاماجوتشى Hamaguchi Osachi لم يأبَهْ لهذه الموْجة من الغضب، معتمدًا على المساندة الشعبية وعلى رجال الاقتصاد، حيث لم ينتظر رأي قادة القوَّات البحرية، الأمر الذي أدى إلى اعتراض قادة القوات البحرية بأن التوقيع على أية معاهدة عسكرية يكون من حق الإمبراطور؛ لأن البحرية اليابانية تتبع الإمبراطور مباشرة، وبالتالي فإن عدم الحصول على موافقة الإمبراطور للتوقيع على مثل هذه المعاهدات، يُعد خَرقًا للدستور الياباني؛ حيث تنص المادتان : الحادية عشرة، والثانية عشرة من الدستور على أن الإمبراطور هو القائد الأعلى للجيش الياباني، وله حق إصدار القرارات المهمّة[8].

ويبدو أن اعتراضات قادة القوات البحرية ذهبت أدراج الرياح، لاسيما بعد تصديق الإمبراطور الياباني على المعاهدة في 27 أكتوبر 1930م[9]، وإن اضطرت الحكومة فى مقابل ذلك إلى منح رئيس هيئة أركان حرب البحرية حق الاعتراض على أية اتفاقيات بَحْرية تجري في المستقبل [10].

ومن الواضح، أن الخطوات التي خطتها الحكومات المدنية في اليابان، لاسيما منذ انتهاء أعمال مؤتمر واشنطن 1921- 1922م، وحتى عام 1930م قد أسهمت في تراجع المؤسسة العسكرية؛ ساعدها على ذلك نجاح الولايات المتحدة في تحجيم النفوذ الياباني في الصين، وعرقلة المشروع التوسعي للعسكرية اليابانية، ذلك المشروع الذي عملت المؤسسة العسكرية على تنفيذه خلال الحرب العالمية الأولى، مستغلّةً انشغال القوى الغربية في الحرب الدائرة على الساحة الأوروبية، حيث تراجعت مكانة الجندي الياباني داخل المجتمع، وأصبح يُنظر إليه من الطبقات الاجتماعية كافة نظرةً دُونية، وصلت إلى حدّ عدم تحبيذ العائلات اليابانية السَّماح بزواج بناتهنَّ من منتسبي هذه المؤسّسة[11].

كما سيطر شعور بالسخط العام داخل المجتمع الياباني تجاه المؤسّسة العسكرية، بسبب استحواذها على جزء كبير من الموازنة العامة للدولة لصالح التسليح البحري والعسكري، وهو ما دفع المؤسسة العسكرية لتقليص أعدادها بتسريح فرقتين من قوات الجيش من أجل ترشيد الإنفاق[12].

وهنا يبادرنا السؤال التالي: هل استمرت الحكومات المدنية في نهجها الرامي إلى تحجيم المؤسّسة العسكرية، أم أن الأخيرة استطاعت تجاوز هذا الأمر والعودة إلى سابق عهدها؟

من الواضح أن المؤسّسة العسكرية اليابانية استطاعت التغلّب على أزمتها، والسيطرة على هذا التراجع تمامًا، بل وتمكّنت من إحراز تقدّم ملموس داخل المجتمع الياباني؛ حيث تغيَّرت النظرة السلبية للمؤسسة العسكرية إلى النقيض تمامًا، وكان المحرّك الرئيس لذلك هو نجاح أحد أذرعها وهو الجيش الياباني في اجتياح إقليم منشوريا عام 1931م[13]، وإقامة حكومة موالية لليابان تحت اسم حكومة مونشكو في العام التالي[14]، الأمر الذي أدّى إلى إنعاش الاقتصاد الياباني، [15] وانتشاله من الأزمة التي عانى منها، والمتمثلة في الركود الزراعي والمجاعة التي ضربت شمال اليابان، وانتشار البطالة غير المسبوقة، بالإضافة إلى تراجع الصادرات، وهو ما أحدث حالة من الفوضى، وأدى إلى سيطرة حالة من الذعر بين المجتمع الياباني، وصل صداها إلى مناقشات البرلمان؛ حيث طالب خلالها قطاع عريض من قادة الرأي بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لتجاوز الأزمة [16]، حيئذ قام الجيش بغزو منشوريا باعتباره المسوّغ الوحيد لحل الأزمة[17]، على الرغم المعارضة الشديدة من جانب الحكومة اليابانية [18]، التي كانت تفضل اتباع أسلوب التهدئة فيما يتعلق بمنشوريا، غير أن جهودها قد ذهبت أدراج الرياح أمام الضغوط التي مارستها المؤسّسة العسكرية [19].

انعكس غزو منشوريا إيجابيًّا على المؤسسة العسكرية اليابانية؛ حيث حظيت بمكانة قوية داخل المجتمع والبرلمان الياباني، فلم يعد هناك أي صوت داخل البرلمان يستطيع مناهضة الهيمنة العسكرية على المؤسسات الحكومية كافة داخل اليابان؛ حيث أضحت الكلمة الأولى في صنع القرار السياسي محصورة بين القيادات العُليا للجيش [20].

مما لاشك فيه، أن حادثة منشوريا قد عزَّزت بقوة النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية اليابانية، فقد مهَّدت الطريق أمام التمكين السياسي والسيطرة على مقاليد الحُكم والبدء في إزاحة الحكومة المدنية، وتهميش دور البرلمان الياباني، وفرض النفوذ العسكري على السياسة الداخلية، وإدارة الملفات الدولية الخارجية؛ حيث أظهرت الحادثة للحكومة والبرلمان والمجتمع الياباني قدرة الجيش على القيادة وحسم الملفات الشائكة على المستوى الخارجي لصالح اليابان، وأصبح هناك تغييرٌ كبيرٌ في طبيعة الحُكم الياباني؛ حيث مثَّل حادث منشوريا البوابة التي عبرت من خلالها المؤسسة العسكرية للسيطرة على مقاليد الحكم كافة في اليابان، وبالتالي إنهاء سيطرة الحكومة المدنية والبرلمان

على السياسات العامة للدولة داخليًّا وخارجيًّا، وأصبح الجيش هو المتحكم في وضع السياسات العامة للحكومة والمسيطر الأول على السياسات الداخلية والملفات الخارجية.

وهنا نجد أنفسنا أمام السؤال التالي: ما هو موقف الإمبراطور الياباني من التطورات السياسية التي صاحبت غزو منشوريا؟

كان الإمبراطور هيروهيتو Hirohito معارضًا للسياسات التي تبنَّتها المؤسسة العسكرية من حيث مطالبتة بزيادة الميزانية العسكرية والتوسُّع العسكري في منشوريا، كما عارض تعزيز سلطات هيئة الأركان العامة، بالإضافة إلى عدم موافقته على قرار الانسحاب من عصبة الأمم، في المقابل كان الإمبراطور مؤيِّدًا للسياسات العامة للحكومة المدنية، خاصة في إدراتها للعلاقات الخارجية، وظهر بوصفه مدافعًا عن سياسة الانفتاح على المجتمع الدولي التي عقدتها هذه الحكومات؛ حيث أيد التوقيع على اتفاقيات واشنطن، ومؤتمر لندن البحري[21].

على أية حال، استمر قادة المؤسّسة العسكرية في سياستهم الرامية إلى غلِّ يد الأحزاب عن إدارة الحكومة، متخذين من عدم استعداء العناصر المتطرفة بين صفوف مؤسّستهم مبررًا لفرض سياستهم، ساعدهم على ذلك سعي بعض العناصر الحزبية من ذوي المصالح الاقتصادية في التقرب إلى هذه القيادات لاسيما الجيش من أجل مكايدة منافسيهم داخل الأحزاب، وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية من خلال الجيش؛ مما أدَّى إلى تهميش أصحاب الفكر الليبرالي داخل البرلمان، وإنهاء حكم الأحزاب السياسية فعليًّا في 1932م[22] .

فعلى الرغم من مشاركة الأحزاب في انتخابات 1932م، بوصفه نوعًا من المحافظة على الشكل العام للنظام الديمقراطي، وبرغم من أحقية الحزب الحائز على الأغلبية في البرلمان من تشكيل الحكومة، فإنها لم تستطع أن تنال هذا الحق، وفقدت حقها الدستوري في تعيين رئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة[23]، حيث قام المجلس الملكي الخاص[24] بتعيين رئيس الوزراء تحت شعار حكومة الوحدة الوطنية، كما استطاعت المؤسّسة العسكرية الاحتفاظ لنفسها – طبقًا للدستور الياباني– بحق الاعتراض على أي من السياسات العامّة التي تطرحها الحكومة على المستويَيْن الداخلي والخارجي [25].

ومن الواضح، أنه ورغم النجاحات التي حقَّقتها المؤسَّسة العسكرية، غير أن هذا لم يكن كافيًا للعناصر المتطرفة في داخلها، التي حاكت العديد من المؤامرات للاستحواذ على السُّلطة؛ حيث قامت مجموعة من الضباط الصغار من البحرية باغتيال رئيس الوزراء إينوكاي تسويوشي

Inukai Tsuyoshi في 15 مايو 1932م [26]، اعتراضًا على الضعف والفساد الذي أصاب الحكومة وانحيازها للرأسمالية [27] لتنهي بذلك عهد الحكومات الحزبية [28]، وقد خلف اينوكاي في الحكم ماكوتو سايتو Makoto Saito الذي مثَّل حالة وسطى بين المؤسَّسة العسكرية وداعمي النظام الليبرالي[29].

ويبدو أن هذا التغوُّل والهيمنة المطلقة من قِبل المؤسَّسة العسكرية، إضافة إلى الميزانيات الضخمة – رغم الدعاية المكثفة – التي كانت تنفق على هذه المؤسسة، والتي باتت تمثل عبئًا ثقيلًا على موازنة الدولة، إضافة إلى فقدان غزو منشوريا رونقه، بعد انخفاض العائد منه اقتصاديًّا، قد جعل مكانة هذه المؤسسة تتدنى أمام نظرة الشعب، ومن ثم فقد راح الشعب الياباني يحبذ التوسُّع الاقتصادي على الغزو العسكري لهذه المناطق [30] .

ومن الواضح، أن هذه النظرة السلبية لم تقتصر على المجتمع الياباني فحسب، بل تعدته إلى البرلمان الياباني، الذي راح يَكيل الانتقاداتِ للمؤسسات العسكرية، ففي خلال الجلسة التي عقدت في يناير 1934م أبدى البرلمان اعتراضه على اعتداء المؤسَّسة العسكرية على السُّلطة، فيما عُدَّ بمثابة أول اعتراض رسمي من جانب البرلمان على انفراد هذه المؤسسة باتخاذ القرارات المتعلِّقة بالشئون الخارجية دون الرجوع إلى الحكومة أو البرلمان[31]، ومن الواضح أن صمت المؤسسة العسكرية أمام هذه الانتقادات قد شجّع البرلمان إبّان مناقشة موازنة الدولة للعام 1934–1935م، والتي بلغت مليارين ومائة واثني عشر مليون ين ياباني، على رفض إجابة طلب هذه المؤسسة تخصيص تسعمائة وأربعين مليون ين لها – ما يعادل 45 % من الموازنة– في محاولة للحدِّ من هيمنة هذه المؤسسة على الحياه السياسية داخليًّا، وسياستها التوسعية خارجيًّا[32].

أَوْضَاعُ اليَابَان السِّيَاسِيَّةِ مَطْلَعَ عَام 1936م:

قبل إجراء الانتخابات البرلمانية المقرّر لها في 20 فبراير 1936م، كانت هناك عدة نقاط رئيسة محلّ خلاف بين الحزبين الرئيسين في اليابان (سيوكاي– مينسيتو)، على الرغم من أن كليهما يؤيّد سياسة خارجية تقوم على إقامة علاقات ودّية بين اليابان والقوى الغربية من أجل دعم المصالح الزراعية والتبادل التجاري وتوسيع نطاق العلاقات التجارية، فإن حزب سيوكاي كان قد دعا خلال حملتة الانتخابية إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية، وإلغاء البيروقراطية الحكومية،

وضرورة استقالة حكومة أوكادا Okada [33] التي صنفت على أنها ذات نهج ليبرالي، مناقض لتوجّهات المؤسسة العسكرية، وتولت زمام الأمور منذ منتصف عام 1934م، عقب استقالة حكومة ماكوتوسايتو [34]، وتشكيل حكومة توافقية تنال رضا طوائف الشعب الياباني كافة، كما دعا الحزب إلى ضرورة إلغاء مناصب المستشارين المساعدين للإمبراطور، وأعلن اعتراضه على تدخل المستشارين في شئون الحكومة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكومة أوكاد التي ساعدت الرأسماليين على حساب الفلاحين[35].

على الجانب الآخر، كان حزب مينسيتو يدعِّم بقوة فكرة استمرار حكومة أوكادا، وأن الشعب الياباني يتمتع بقدرة سياسية كاملة تجعله قادرًاعلى حل المشكلات التي تواجه اليابان على المستوى الداخلي والخارجي، التي لا يمكن التعامل معها من جانب فصيل واحد؛ لذلك كانت تواجُّهات حزب الأغلبية داخل البرلمان المحافظة على استمرار الحكومة والاستعانة بالمستشارين من كبار رجال الدولة حول الإمبراطور[36].

وفي 17 فبراير، ألقى رئيس الوزراء أوكادا خطابًا جماهيريًّا، تم تنظيمة برعاية مجلس الوزراء، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ اليابان، وفي الخطاب أكد أوكادا على أن النهضة الاقتصادية والنمو الصناعي والتجاري الذي تعيشه اليابان إنما يعود إلى السياسات الحكيمة التي تبنَّتها الحكومة، وعلى رأسها الجهود الحثيثة لوزير المالية تاكاهاشيTakahashi [37].

اِنْتخَابَاتُ 1936 م، وَأَثَرُهَا عَلَى المُؤَسَّسَةِ العَسْكَرِيَّةِ:

جاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية في اليابان انعكاسًا لتراجع شعبية المؤسسة العسكرية اليابانية؛ حيث أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز حزب مينسيتو، وهو الحزب صاحب التوجُّه الليبرالي المستنير الداعم لحكومة أوكادا، وهو ما مثَّل انعكاسًا لتوجّهات الشعب الياباني ضد سياسة المغامرات العسكرية التي ينتهجها الجيش الياباني في شمال الصين؛ حيث حصل الحزب على مائتين وخمسة أصوات، فيما حصل حزب سيوكاي على مائة وأربعة وسبعين صوتًا، بينما حصلت باقي الأحزاب على سبعة وثمانين صوتًا(38)، ومثل انتصار حزب منيسيتو وبقاء حكومة أوكادا في السُّلطة صدمة كبيرة لأصحاب الفكر القومي المتطرف داخل المؤسسة العسكرية من الضباط الشباب، وأصحاب الفكر القومي المتطرف من الشعب الياباني[39].

وبناء على نتيجة الانتخابات البرلمانية، وإغلاق الطرق السياسية كافة لإحداث تغير حقيقي في المناخ السياسي، وإبعاد حكومة أوكادا عن المشهد السياسي، بدأ شباب الضباط من ذوي الاتجاه القومي المتطرف، ومن يشاركونهم الفكر ذاته من المدنيين في تبنّي فكرة التغييرعن طريق القوة ، وذلك من خلال اللجوء إلى الاغتيالات السياسية، بوصفه حلًّا لتحقيق أهدافهم السياسية واستعادة سُلطة الإمبراطور[40] فقد مثّلت الاغتيالات السياسية من وِجهة نظر هؤلاء الضباط وسيلة للتعبير عن موقفهم السياسي المعارض، وفرصة للتخلص من المسؤلين الذين يشعرون بأنهم يتبعون سياسات خاطئة على حدِّ زعمهم، وأنهم بتنفيذ هذه الاغتيالات يحقّقون رغبة الكثير من الشعب الياباني ، كما يُخلّصون مؤسّستهم لاسيما الجيش من القيود السياسية المفروضة عليها، ويعطونها الأولوية والحرية الكاملة في إدارة البلاد[41].

ويبدو أن ثمة أسبابًا كانت وراء تنامي هذا الفكر بين شباب الضباط من ذوي الفكر القومي المتطرف، ولعل أول هذه الأسباب، هو شعور هؤلاء الضباط بتدني النظرة الدولية للشعب الياباني، فخلال الفترة الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى اقتحام إقليم منشوريا، شعر هؤلاء الضباط ، خاصة بعد موافقة الحكومة اليابانية على توقيع مخرجات مؤتمر واشنطن عام 1921- 1922م، والذي نال استياء قطاع عريض داخل الجيش والمجتمع، خاصة مع سيطرة فكرة توصيف اليابان بوصفها قوة دولية من الدرجة الثانية من حيث التسليح، ومما زاد من سخط اليابانيين على القوى الغربية إصدار الولايات المتحدة قانون الهجرة عام 1924م، والخاص بتحجيم هجرة اليابانيين إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي عدّه أصحاب هذا الفكر من اليابانيين يندرج ضمن نطاق التمييز العنصري، باعتباره اليابانيين عرقًا أقل[42].

أما ثاني هذه الأسباب، فهو عدم القدرة على التكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد؛ حيث لم يكن الوضع الاقتصادي الجديد الذي فرض نفسه على المجتمع الياباني منذ اندلا ع الحرب العالمية الأولى مقبولاً لدى قطاع عريض من هؤلاء الضباط الشباب داخل المؤسسة العسكرية، بل والمدنيين داخل المجتمع الياباني؛ حيث نال النظام الرأسمالي الجديد معارضة شديدة بوصفه نظامًا اقتصاديًّا للمجتمع الياباني، نظرًا لأن النظرة الاقتصادية القديمة(الإقطاع) لاتزال تسيطر على التيار القومي المتطرف باعتباره المصدر الأساسي للثروة القائم على الزراعة، وذلك نظرًا لعدم تواجد النظام الرأسمالي بمفهومه الحديث خلال عصر طوكوجاوا Tokugawa [43]، فهناك قسمٌ كبير من

الشعب الياباني الذي يتألف –إلى حد كبير– من الطبقات العسكرية وغير المالكة، لا يفهمون الدور الذي يمكن أن تلعبه الرأسمالية خلال تلك الفترة، الأمرالذي وَلّد لديهم شعورًا بالاستياء من نموّ المصالح المالية والصناعية للرأسمالية التي يعتقدون أنها تتعارض مع مصالحهم(44)، ولعل ما ساعد على تنامي هذه النظرة السلبية ما اتخذته حكومة هاماجاوشي من إجراءات اقتصادية إبّان فترة الكساد العالمي، والتي كان على رأسها خفض رواتب الموظفين بما فيهم ضباط المؤسسة العسكرية بشكل كبير، وهو ما زاد من سخطهم، في المقابل أدَّى الغزو الاقتصادي للصناعات اليابانية للأسواق العالمية إلى تنامي ثراء الطبقة العاملة في مجال الصناعة ثراءً كبيرًا، غير أن هذا الثراء لم ينتقل إلى الطبقات الأخرى في المجتمع الياباني من المزارعين والعسكريين، ونتيجة لحالة السخط التي سيطرت على العسكريين والضباط الشباب في الجيش على هذا الوضع، نادى ضباط الجيش بضرورة العمل على تطبيق مفهوم جديد لاقتصاد الدولة، وهو نوع من اشتراكية الدولة بحيث يكون الإمبراطور هو المالك المطلق لكل شيء (45).

أما ثالث هذه الأسباب، فيتعلق بصلاحيات الإمبراطور؛ حيث أصبح الإمبراطور – خلال فترة حكم تايشو (1912–1926 م)– أحد أجهزة الدولة، وانحصرت سُلطاته في مراقبة تنفيذ القوانين، وإفساح المجال للنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وتعظيم دور الحكومة والبرلمان (46) وشهدت فترة الثلاثينيات خلافًا كبيرًا بين الضباط الشباب من ناحية، وبين كبار المستشارين المحيطين بالإمبراطور من ناحية أخرى؛ حيث ساد النزاع حول ما إذا كان الإمبراطور مجرد أداة لتنفيذ القانون أم أنه هو القانون، فمجموعة المستشارين من كبار رجال الدولة المحيطين بالإمبراطور يعتبرون الإمبراطور هو أداة لتنفيذ القانون في الدولة؛ لذلك عملوا على الحد من صلاحيته (47)، على العكس كانت نظرة الضباط الذين اعتبروا الإمبراطور هو القانون ذاته (48).

أما آخر هذه الأسباب، فيتعلَّق بمفهوم الولاء لدى هؤلاء الضباط، ولفَهم ذلك لابد من العودة إلى فترة طوكوجاوا، فالمجتمع الياباني يعتمد على تسلسل هرمي اجتماعي، يحظى فيه كبار السن وزعماء القبائل والعشائر باحترام وولاء شديدين لدى اليابانيين(49)، حيث كان الجندي الساموراي – بوشيدو Bushido – مُخلصًا فقط لسيده الإقطاعي(50) ، وعندما بدأت اليابان في تكوين جيش وطني نظامي بعد ثورة ميجي Meiji (51) تبين أن الجنود الذين اعتادوا على الولاء لزعماء العشائر، قد انتقل ولاؤهم هذا للرُّتب الأعلى وليس للجيش، وهو ما أحدث تمردات كثيرة، وأصبح الولاء للإمبراطور ضعيفًا، ولتصحيح هذا المعتقد أصدر الإمبراطور ميجي عام

1882م مرسومًا إلى المؤسَّسة العسكرية يؤكّد على أهمية الولاء الكامل للإمبراطور[52]، ويبدو أن هذا المرسوم قد أتى بثماره؛ حيث تحوّل ولاء الجنود من رؤسائهم المباشرين إلى الإمبراطوربشكل كامل، مع التقليل من أهمية الطاعة المطْلقة للرتب الأعلى والتي أصبح الولاء لها محل شكٍّ فيما بعد [53].

ومن ثَمَّ أصبح الشعور المسيطر على الضباط الشباب أنه إذا كان تصورهم لواجبهم تجاه الإمبراطور يتعارض مع الأوامر التي يتلقونها من قادتهم، فيمكنهم أن يتجاهلوا الأوامر ويتصرفوا وفقًا لأهوائهم، وقد تأكّدت هذه الحقيقة بصورة كاملة خلال تقدم الجيش الياباني تجاهَ شمال الصين عام 1935م، فلم يستطع القادة إيقاف زحف الجيش تجاه سور الصين العظيم إلا من خلال إصدار مرسوم إمبراطوري يفيد بعدم تقدم القوات جنوب الجدار إلا بموافقة إمبراطورية[54].

ويبدو أن هذ الأسباب قد عزَّزت النزعة الفردية في سلوك صغار الضباط؛ حيث وقفت هذه الأسباب وراء حادث 26 فبراير 1936م، وكذلك وراء العديد من الأحداث التي شهدت اغتيالات سياسية، فخلال الحادث الأخير رفض الضباط الشباب تنفيذ أوامر كبار الضباط من القيادات العسكرية بالعودة إلى ثكناتهم، وعندما صدر الأمر الإمبراطوري أطاع الجنود ذلك واستسلموا، لكن صمود الضباط لفترة حتى يتم تنفيذ مطالبهم والتي لا تبدو رفضًا للأمر الإمبراطوري لأنهم رأوا أنهم يقاتلون من أجل استعادة سُلطة الإمبراطور [55].

تَمَرُّد 26 فبراير 1936م:

في 26 فبراير 1936 م ، شرع مجموعة من صغار الضباط بالجيش الياباني يتزعمهم كودا كيوسادا Koda Kiyosada ، و موراناكا كوجي Muranaka Kōji ، و إيزوبي أسايتشي Isobe Asaichi ، وكوريهارا ياسوهيدي Kurihara Yasuhide ، [56] في تنفيذ خطتهم للإطاحة بوزارة أوكادا وكل المستشارين باغتيالهم؛ حيث قام هؤلاء الضباط مدعومين بحوالي 3400جندي[57] من الفوج الأول والثالث من الفرقة الأولى بالجيش الياباني ومقرها في طوكيو باغتيال عدد كبير من الوزراء اليابانيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء أوكادا، بالإضافة إلى المفتش العام للتعليم العسكري واتانابي Watanabe ، ووزير المالية الياباني تاكاهاشي، إلى جانب مجموعة كبيرة من المستشارين في البلاط الإمبراطوري[58]، كما قامت هذه القوات باحتلال العديد

من المقرات الحكومية الحسَّاسة [59]، مثل مقر إقامة رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية، ووزارة الحربية، مكتب هيئة الأركان العامّة للجيش [60].

وقد أذاع المكتب الحربي في المساء –26 فبراير– بيانًا صادرًا عن قيادات التمرُّد، تضمَّن مطالبهم لإنهاء حالة العصيان والتمرد[61]، والذي تضمن: إسقاط حكومة أوكادا، لأنها على– حد زعمهم – انجرفت بعيدًا عن روح الثورة اليابانية، واغتصبت صلاحيات الإمبراطور، وتعيين أي من البارون هيرانوما Hiranuma أو الادميرال كاتو Katō في منصب رئيس الوزراء، على أن تكون الحكومة عسكرية، والإفراج عن العقيد أيزاوا Aizawa ، وإعادة الجنرال مازاكي Masaki إلى منصب مفتش التعليم العسكري، وضرورة التخلص من كبار رجال الدولة والمستشارين المحيطين بالإمبراطور ممن لهم تأثير على قراراته، وتبنّي العمل على إقامة نظام اقتصادي اشتراكي للدولة للقضاء على نفوذ الرأسماليين والنظام الرأسمالي، وإجراء إصلاحات عامّة تحقق الرفاهية للمجتمع وخاصة في المجتمعات الريفية[62].

اتسم رد فعل الإمبراطورهيروهيتو تجاهَ ما حدث – في البداية– بالصمت المشوب بالحزن الواضح، إلى حد جعل الدموع تملأ عينيه، محملًا نفسه مسؤلية عدم السيطرة على هذا التمرد، ويبدو أن رد فعل الإمبراطور راجع إلى المعلومات الاستخباراتية التي جرى إبلاغها إلى الإمبراطور والحكومة منذ شهر يناير، وكانت تتوقع حدوث ذلك، ولعل في عدم التحرك لإحباط هذا التمرُّد ما يشير إلى وجود متأمرين وجواسيس داخل الجيش والبلاط الإمبراطوري[63].

ما أن تغلب الإمبراطور على حزنه حتى سيطرعليه شعور بالغضب، وتصميم على سحق التمرد، ومن ثم طلب من وزير الحرب كاواشيما Kawashima القبض على المتمردين، والقضاء على التمرد، حاول كاواشيما إقناع الإمبراطور بالدوافع الوطنية لقادة التمرد، غير أن الإمبراطور رفض قبول هذه الدوافع، مُعلقًا بأن هذا الأمر قد جلب العار للشخصية الوطنية اليابانية [64]، تلى ذلك إصدار أوامره بإعلان الأحكام العرفية، من أجل تقييد حركة المرور في مدينة طوكيو، وفرض الرقابة الصارمة على الصحف والتلغراف والهاتف[65].

ويبدو أن ثمة تأثيرًا قد وجد لوزير الحرب كاواشيما وقائد حامية طوكيو كاشيKashii؛ حيث استطاعا تأخير تنفيذ الأمرالإمبراطوري لمدة يومين[66]، وربما كان لإعطاء التفاوض الأولوية للتفاوض على حساب التدخل العسكري ضد المتمردين راجع إلى أن إلقاء القبض عليهم سوف ينطوي على قتال في قلب طوكيو، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدمير المباني وخسائر في الأرواح بين

السكان المدنيين، كما سيترتب عليه اقتتال بين أبناء الجيش، وبالتالي سقوط قتلى بينهم، كما أن القتال لو حدث سيكون قريبًا جدًّا من قصر الإمبراطور[67] الأمر الذي يجعله عُرضة للخطر، وأخيرًا فإن المواجهات العسكرية قد تجعل السفارات الأجنبية في مرمى النيران؛ مما قد يسبب أزمات دبلوماسية لليابان[68] .

بدأت جولات التفاوض باجتماع وزير الحرب كاواشيما Kawashima مع المتمردين للتفاوض حول إنهاء هذا التمرّد [69]، وقد لخَّص كاواشيما وجهة نظر قادة التمرد للإمبراطور؛ حيث ذكر أن ما حدث راجع إلى أن العديد من سياسات الحكومة الحالية لا تتناسب مع إرادة الشعب، واقترح الإسراع بتشكيل حكومة مؤقتة، يعهد إليها تنفيذ السياسات التي تهدف إلى توضيح النظام السياسي ، وتحقيق الاستقرار[70].

لم تجد مقترحات كاواشيما آذانًا مصغية من قِبل الإمبراطور، حيث قابل هذه المقترحات بالرفض، وعلى أثر هذا الرفض اجتمع المجلس العسكري الأعلى – وهي هيئة استشارية تنعقد بشكل غير منتظم بناءً على طلب الإمبراطور– [71]، ولكن المجلس انعقد هذه المرة بمبادرة من مازاكي و أراكي ظهر يوم 26 فبراير، واستقر الاجتماع عن ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة، وصاغت الهيئة إعلانًا لوزير الحرب من أجل إقناع القوات المتمرّدة بالعودة إلى وحداتها الأصلية، وقد تضمَّن الإعلان: إعلام قادة التمرّد بأن [72]الإمبراطور على علم بالغرض من التمرّد، وأن ثمة اعترافًا بدوافعهم المبنية على الرغبة الصادقة في إظهار الولاء الوطني، وأن أعضاء المجلس العسكري الأعلى يشعرون بقلق بالغ إزاء الوضع الحالي للنظام السياسي الوطني والفساد المنتشر بين الحكومة وأعضاء البرلمان، وأن أعضاء المجلس متفقون على تحقيق هذه المطالب، وأن المجلس في انتظار القرارات الصادرة من جانب الإمبراطور[73].

وعلى الرغم من أن البيان لم يكن حاسمًا في إجابة مطالب قادة التمرّد [74]، فإنه من الواضح أنهم شعروا بأن ثمة انفراجة قادمة بشأن تنفيذ مطالبهم، في ظل ضم قواتهم لوحدات الفرقة الأولى تحت لواء العاصمة، وصرف حصص قواتهم من الوجبات الغذائية، وعدم تعرضها لإطلاق النيران [75].

ومن الواضح، أن شعور قادة التمرّد قد جانبه الصواب ، فبعد يومين من التمرد، وتحديدًا في 28 فبراير، وعقب الإعلان رسميًّا عن وفاة وزيرالمالية تاكاهاتشي متأثرًا بجراحه نتيجة محاولة

الاغتيال، وفي ظل عدم تحقيق تقدم في المفاوضات، ورفض المتمردين التراجع والعودة إلى وحداتهم، ووصول الأسطول الياباني الأول لحماية وزارة البحرية خشيةً من اتساع دائرة التمرد بين صفوف العسكريين،عاد الإمبراطور مرة ليضغط بشدة لتنفيذ مطالبه، فأصدر الأمر الإمبراطوري الذي أكّد على ضرورة القضاء على التمرّد [76]، وتم تسليم القرار لقائد الأحكام العرفية الفريق كاشي، الذي تردّد في تنفيذ أمر قمع المتمرّدين لتجنب القتال بين صفوف جيش الإمبراطور[77]، ويبدو أن جهود كاشي ذهبت أدراج الرياح، حيث أخذ قادة التمرّد في تحصين مواقعهم، وأمروا فرق القناصة بالوقوف في حالة تأهب قصوى، والاستعداد للمواجهة النهائية[78] تبع ذلك رفضهم الإنذار النهائي في مساء يوم 28 فبراير بإنهاء التمرّد والعودة إلى ثكناتهم [79].

وعلى الرغم من بدء العد التنازلي لبدء الهجوم على القوات المتمرّدة والمحدد له صباح يوم 29 فبراير [80]، فإن كاشي لم يعدم الحيلة في إنهاء التمرد دون إراقة الدماء؛ حيث تجاوزهذه المرة التفاوض مع قادة التمرّد إلى التفاوض مع ضباط الصف، واستطاع إقناعهم بإنهاء التمرّد سلميًّا[81]، ولم تمض سوى ساعات من صباح 29 فبراير، حتى أعلن ثلاثمائة فرد من هذه القوات استسلامهم، وعودتهم إلى ثكناتهم، وهو ما دعا الحكومة إلى إرسال تحذير للقوات المتبقية بضرورة إطاعة أوامرالإمبراطور، وإنهاء التمرد، وإلا اعتبرتهم الحكومة ثوارًا ضد الإمبراطور[82]، وقرنت الحكومة التحذير باتخاذ مجموعة من الإجراءات تظهر إمكانية انتقالها من التفاوض السلمي مع القوات المتبقية إلى التدخل العسكري ؛ حيث تم إيقاف حركة المرور في منطقة الأحكام العرفية، كما تم وضع المتاريس في الشوارع القريبة من أماكن التمرّد، بالإضافة إلى إجلاء السكان عن المناطق المتوقّع حدوث اشتباكات فيها، وتحذير المواطنين بضرورة الابتعاد عن خطوط النار، حينئذ لم تجد قوات المتمردين سوى الاستسلام؛ حيث بدأ معظم ضباط الصف والجنود في العودة إلى ثكناتهم، وتخلى القادة عن أفكارهم في الانتحار، وتم احتجازهم من قِبَل الشرطة العسكرية، ومن ثَمَّ تم القضاء على التمرّد الذي استمر أربعة أيام دون إراقة المزيد من الدماء[83]، تبع ذلك الإعلان عن استسلام جميع القوات المتمردة وعودة الأوضاع في طوكيو إلى طبيعتها ، وإخماد التمرّد الذي استمر لأربعة أيام [84] بالإضافة إلى الإعلان عن نجاة رئيس الوزراء أوكادا من محاولة الاغتيال، لتعود الحياة في طوكيو إلى سابق طبيعتها [85].

ومن خلال تحليل مجريات الأمور، يتضح أن ثمة عاملين كان لهما القول الفصل في إفشال التمرّد، ولعل أولهما – كما سبق ذكره– يتعلق بمواقف الإمبراطور، فالموقفان اللذان اتخذهما

الإمبراطور سواء فيما يتعلق برفض تشكيل حكومة مؤقتة، أو ما يتعلق بقرارضرورة قمع التمرد الذي نفذه قادة التمرد، حسما الأمر وأعادا المتمردين إلى الجيش، وكانا بمثابة رسالة قوية لقيادات الجيش بمقدرته على حسم الأمر. أما عن الدافع الذي حدا بالإمبراطور إلى اتخاذ هذا الموقف فيرجع إلى غضبه على مقتل وزرائه، وخوفه من أن يكون هدف التمرد إجباره على التنازل عن العرش، وتولية أحد إخوته العرش بدلًا منه [86].

أما العامل الآخر، فيعود إلى القائمين على أمر التمرد ؛ حيث افتقر المشاركون في التمرد إلى قيادة موحَّدة قادرة على جمعهم تحت لوائها، فلم يوجد بين ضابط التمرّد من يستطيع ممارسة القيادة، وتخضع لأوامره القوات المشاركة كافة في المحاولة [87]، فقد انصب اهتمام متزعمي التمرد على إقامة حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة أحد جنرالات فصيل الطريق الإمبراطوري Kodoha [88] وليكون مازاكي ومعه العديد من الجنرالات الآخرين، بوصفها مرحلة أولى،على أن تكون المرحلة الثانية هي الاتجاه نحو تأسيس حكومة ثورية يتم تشكيلها من الضباط الشباب أنفسهم، إلى جانب شخصيات أخرى تدين بنفس أفكارهم[89].

اِنْعِكَاسَاتُ تَمَرُّدِ 26 فبراير 1936 م عَلَى الأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَّةِ فِي اليَابَان:

كان لتمرُّد 26 فبراير 1936 م العديد من الانعكاسات على مختلف الأصعدة اليابانية، فعلى مستوى الرأي العام: على الرغم من أن الارتباك كان سيّد الموقف بين الشعب في بداية الحادث، بسبب الرقابة الصارمة على الإعلام والتي جعلت الرأي العام عرضة للشائعات، ثم تحول الأمر إلى التعاطف مع المتمرّدين لمدة وجيزة، غير أن هذا التعاطف سرعان ما تحول إلى الإدانة، فالشعب الياباني لم يكن محبًّا لقتل كبار السن(حكومة أوكادا)، وأعلن استياءه من التهديد الذي يتعرَّض له القصر الإمبراطوري والإمبراطورمن جانب القوات التي يسيطر عليها المتمرّدون؛ ومن ثَمَّ أخذ الشعب الياباني في المطالبة بضرورة وضع حد لسلسلة طويلة من الاغتيالات السياسية التي شهدتها اليابان في السنوات الأخيرة [90].

وبالنسبة للإمبراطور هيروهيتو، فقد مثَّل التمرد على الحكومة عن طريق الاغتيالات فرصة مواتية للإمبراطور لاستعادة موقعه بوصفه قائدًا أعلى للقوات المسلحة، وفقًا لدستور ميجي، هذا الحق الذي كان قد أهدر من قبل بحيث أصبح الإمبراطور مجرد موقع على القرارات التي ترغب المؤسسة العسكرية في تمريرها، وفي أعقاب الأزمة نجح هيروهيتو في قيادة عملية التطهير في الجيش،

حيث تم إبعاد تنظيم الضباط الشباب، والفصيل الإمبراطوري، ثم امتد الأمر إلى مختلف أرجاء المؤسسة العسكرية، سواء الجيش أو البحرية، الأمر الذي أدّى إلى اختفاء العناصر المتطرفة داخل هذه المؤسّسة، ويبدو أن هيروهيتو قد نجح في ذلك إلى أمد قصير، صحيح أنه قضى على هذه التنظيمات، لكنه لم يستطع القضاء على النفوذ السياسي لهذه المؤسّسة، والذي أخذ في التعاظم فيما بعد، وأدخل اليابان في دائرة الدمار من خلال حربي الصين والمحيط الهادي، كذلك فقد نجح الإمبراطور في فرض هيمنته داخل بلاطه الإمبراطوري، فلم يعد هناك مجال للأمراء والمستشارين في تسيير دفة الأمور كما كان الحال من قبل [91].

وعلى المستوى الحكومي، أدى الحادث إلى استقالة الحكومة، ففي 1 مارس أعلن أوكادا استقالة وزارته، ليتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة هيروتا Hirota الذي احتفظ بحقيبة الخارجية ضمن اختصاصاته، بعد اعتراض الجيش على تعيين يوشيدا وزيرًا للخارجية[92] بسبب ميوله الليبرالية [93]عملت الحكومة الجديدة على دراسة الأسباب الحقيقية وراء هذا الحادث، والبحث عن سبل تجنب مثل هذه الحوادث مستقبلًا[94]، وعليه فقد أعلن هيروتا عن تبنّي حكومته الجديدة إلغاء الهيئات الاستشارية لمجلس الوزراء، التي تم تأسيسها في 10 مايو 1935 كأحد رغبات المتمردين، بعد النجاح في التخلص من الغالبيه العظمي من المستشارين المحيطين بالإمبراطور، عن طريق اغتيالهم في 26 فبراير من منطلق حماية النظام الوطني[95]، وبذلك يكون قد تحقق المطلب الأول والرئيس للتمرد بإسقاط حكومة أوكادا، والتخلص من مجموعة المستشارين المحيطين بالإمبراطور، والهيئات الاستشارية لمجلس الوزراء، وإن تأخر ذلك إلى ما بعد القضاء على التمرّد.

وجاء برنامج الحكومة الجديدة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي ليجعل من اشتراكية الدولة نهجًا اقتصاديًّا؛ حيث أعلنت الحكومة عن تبنيها لفكر جديد في مسألة فرض الضرائب، بحيث يتم فرض ضرائب بنسب كبيرة على الطبقة الرأسمالية ، في مقابل تخفيض هذه الضرائب على عامة الشعب لاسيما الفقراء، وإجراء إصلاحات عامة تحقق الرفاهية للمجتمع وخاصة في المجتمعات الريفية، وهو ما يعني تبنّي الحكومة لبرنامج إصلاح سياسي واجتماعي مشابه للبرنامج الذي يرغب فيه الضباط الشباب في الجيش[96].

أما على صعيد المؤسسة العسكرية، فعلى الرغم من الفشل العسكري للانقلاب، الأمر الذي ترتَّب عليه إقدام عدد من الضباط المشاركين فيه على الانتحار، وطرد مجموعة أخرى من الخدمة داخل الجيش، وملاحقة المدنيين المتعاطفين معهم، فإن الحادث قد ترك أثره على قيادات

المؤسّسة العسكرية التي أخذت تبحث أسباب التمرد بين منتسبيها من شباب الضباط ، فما أن تولى الجنرال تيراوتشي Terauchi لوزارة الحرب في الحكومة الجديد، حتى أعلن عن وجوب النظر في الأسباب الأساسية التي أدت لتلك الفوضى العسكرية، وانخراط الضباط الصغار في الشئون السياسية، وأكّد على أن أسباب تلك الحالة واسعة النطاق وعميقة الجذور؛ لذلك يجب العمل على إعادة ترسيخ المبادئ العامة لتأسيس الجيش الذي يخضع للقيادة المباشرة للإمبراطور(97) كأحد مطالب الضباط المشاركين في حادث 26 فبراير، وبناءً على ذلك أكّد تيراوتشي على أنه عندما يكتمل الانضباط داخل الجيش سوف يكتمل النظام السياسي الوطني الذي يعزز من رفاهية الشعب، وإجراء مزيد من الإصلاحات على المستوى الداخلي، والذي بدوره سينعكس على تعزيز الدفاع الوطني(98).

كما أعلن تيرواتشي بأن الجيش ليس لديه أي طموحات في تشكيل الوزارة معللًا ذلك بأن الجيش ليس مؤهلًا لهذه المهمّة، وأن المؤسّسة العسكرية لديها إصرار على تشكيل حكومة تقدمية وقوية، قادرة على إجراء إصلاحات جذرية، وإن كان الأمر قد اختلف مع طرح تعيين وزير سياسي لوزارة الداخلية؛ حيث رأت المؤسّسة العسكرية أن الأمر يحتاج إلى وزير قادرعلى إعادة السيطرة، وفرض النظام على المجتمع الياباني لتجنب أي اضطرابات أخرى(99).

كما أخبر تيراوتشي رئيس الوزراء هيروتا بأن المؤسّسة العسكرية قد اتخذت من حادث 26فبراير منطلقًا نحو استحداث سياسة جديدة تعتمد على سيطرة الدولة، والعمل على تبنّي برنامج للإصلاحات الداخلية والإدارة الوطنية، مع رفض السياسة الليبرالية المتبعة منذ إصلاحات ميجي، وأكّد هيروتا بأن آراءه لا تتعارض مع آراء وزير الحرب؛ حيث أشار إلى أن الحادث كان نتيجة التراخي السياسي السابق، وافتقار الحكومة إلى سياسة خارجية مستقلة بشكل إيجابي(100).

وعلى صعيد قادة التمرُّد ، فبعد عدة جلسات من الاستماع، عقدت المحكمة العسكرية محاكمة سريعة وسرية انتهت فيها إلى إصدار أحكامها الباتة التي لا يجوز الاستئناف عليها(101)، والتي أعلنها مكتب الحرب، في 2يوليو 1936م، وقد تضمنت الأحكام: أولًا: أحكام الإعدام، حيث قضت المحكمة بإعدام ثلاثة عشر ضابطًا، وأربعة مدنيين، ثانيًا: السجن المؤبَّد، وشمل خمسة ضباط،، ثالثًا: السجن ما بين عامَيْن وخمسة عشر عامًا، وشمل ضابطًا وسبعة عشر صف ضابط وستة مدنيين، رابعًا: السجن أقل من عامين مع إيقاف التنفيذ وضم سبعة وعشرين ضابطًا وصف

ضابط وثلاثة جنود ، وجاء في حثيات الحكم أن الضباط المدانين قاموا بتوظيف الجيش الإمبراطوري دون موافقة الإمبراطور؛ حيث تبين أن بعض ضباط الصف والجنود قد شاركوا عن علم، في حين تم تبرئة الآخرين لأنهم أطاعوا فقط أوامر ضباطهم الأعلى [102]، وفي 12 يوليو تم تنفيذ حكم الإعدام بحق خمسة عشر شخصًا من المشاركين في الحادث، وفي 18 يوليو تم إلغاء الأحكام العرفية عن مدينة طوكيو[103].

وفي سياق متصل تم الحكم بالإعدام على العقيد أيزاوا المتهم بقتل اللواء نجاتاNagata في أغسطس 1935- وتم تنفذ الحكم في 3 يوليو 1936م- [104]؛ حيث أعلن المكتب الحربي عن صدور قرار بإعدام المقدم أيزاوا في 7 مايو 1936م، بعد تصديق المحكمة العسكرية على القرار، والذي عُد قرارًا سياسيًّا أكثر من كونه قرارًا قضائيًّا، وذلك استنادًا إلى تأكيدات وزير الحرب خلال جلسات البرلمان عن عزمة على فرض الانضباط الصارم على الجيش، ومعاقبة المتهمين المدانين بارتكاب جرائم سياسية[105]، ومن ثم جاء حكم الإعدام الصادر بحق إيزاوا بوصفها رسالة إلى الضباط الشباب والعسكريين بضرورة الالتزام بالطاعة العسكرية، والابتعاد عن الشئون السياسية، وإلا فإن عقوبة الإعدام تنتظر كل من يفكر في القيام بأية حركة من شأنها أن تزعزع الاستقرار السياسي والانضباط العسكري.

على صعيد الحياة السياسية ، أدت هذه الموجة من الاغتيالات التي قادها أصحاب الفكر القومي المتطرف من الضباط الشباب داخل الجيش إلي خلق حالة من الذعر بين المؤسّسات السياسية من جهة، ومن جهة أخرى استغلت المؤسّسة العسكرية الحادث لممارسة مزيد من الضغوط السياسية على الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية؛ حيث بادرت إلى التشكيك في نزاهة السياسات المتبعة سابقًا من مؤسسات الدولة، بل وفي سياسات الأحزاب داخل البرلمان، متهمةً إياهم بالرشوة والفساد، واستغلال المناصب الحكومية والحزبية في تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة [106].

الأَوْضَاعُ اليَابَانِيَّةُ فِي أَعْقَابِ تَمَرُّدِ 26 فبراير عَام 1936 م:

من الواضح، أن اشتراك مدنيين في التمرّد في 26 فبراير1936م مثّل دافعًا قويًّا لدى القيادات العليا داخل المؤسسة العسكرية لفرض عقوبات رادعة على أصحاب الفكر القومي المتطرف، وانطلاقًا من رغبة القيادات العسكرية لبسط نفوذها على الحكومة اليابانية، والوقوف في وجه أية محاولة لأصحاب الفكر المتطرف والراديكالي من المدنيين[107] فقد فرض الجيش على حكومة هيروتا تبنّي إصدار تشريعات لقوانين قمعية ضد الحريات والصحافة من أجل السيطرة على

الأفكار الهدّامة المتطرفة، والتي تستطيع من خلالها تشديد قبضتها على الحكومة والشعب الياباني[108].

وبناءً على ذلك، قدمت حكومة هيروتا إلى البرلمان الياباني مشروعين لقانونين: الأول تناول " مكافحة المطبوعات المثيرة للفتنة في حالات الطوارئ" ، [109] وأما مشروع القانون الآخر فطرح فكرة " المحافظة على الأسرار العسكرية"[110]، ومن الواضح أن الغرض من هذين المشروعين هو توفيرغطاء قانوني يعطي مزيدًا من النفوذ والسيطرة للمؤسّسة العسكرية على الحياة المدنية والعسكرية ، فعلى حين تبنَّى القانون الأول" مكافحة المطبوعات المثيرة للفتنة في حالات الطوارئ" والذي تم طرحه في 14 مايو 1936م، منع تداول المنشورات والمؤلفات غير المصرّح بها من الأجهزة الرقابية، التي تميل إلى التحريض على العنف، وتخريب المؤسّسة العسكرية، والإضرار بالمصالح الاقتصادية للدولة، وإثارة الاضطرابات العامة، فإن مشروع القانون الثاني " المحافظة على الأسرار العسكرية"، والذي تم عرضُه على البرلمان في 18 مايو، سعى لحصول المؤسّسة العسكرية على مزيد من السُّلطة لحماية الأسرار العسكرية والصناعية من عمليات التجسس الخارجي والدولي [111].

قوبل المشروعان خاصة قانون مكافحة المطبوعات المثيرة للفتنة برفض كبيرمن جانب أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب، لاسيما حزبي سيوكاي و منيسيتو، ويمكن القول: إن معارضة الأحزاب هذا القانون تضمنت قسمين، الأول يتعلق بالتخوُّف من إساءة استخدام هذا القانون، والثاني بصياغة القانون، فبالنسبة للقسم الأول من القانون، ذكر النواب بأن من شأن ذلك جعل الشعب الياباني تحت رحمة رجال الشرطة، الذين سيقومون بمزيد من الاعتقالات على أمل الحصول على الترقيات، وأنه لا حاجة لهذا القانون في ظل وجود ما يكفي من القوانين التي تحد من الأفكار الهدّامة، وأن تمتع الشعب بالحرية هو السبيل للوقوف في وجه ذلك، وأما القسم الآخر من الاعتراض والمتعلق بصياغة القانون، فقد واجه القانون اعتراضات شديدة بسبب احتوائه على عبارات مطاطة يمكن استخدمها بصورة تقضي على حرية الرأي والتعبير[112].

اتبعت حكومة هيروتا استراتيجة من شقين لتمرير ما تم طرحه أمام البرلمان، أما عن الشق الأول فتضمن ممارسة الضغوط على البرلمان؛ حيث تم إرسال وزراء مجلس الوزراء من حزبي سيوكاي و منيسيتو لمناشدة أحزابهم تعديل موقفهم تجاه مشاريع القوانين، كما جرى تسريب شائعات داخل البرلمان توضح إصرار الجيش على إصدار قانون المطبوعات المثيرة للفتنة، وأنه في حال عدم

إقراره من جانب البرلمان فإنه سوف يسعى لإصدار مرسوم إمبراطوري باعتماد إصدار هذا القانون[113]، وأما الشق الآخر فشمل تقديم الحكومة المبررات لتمرير قانون المطبوعات المثيرة للفتنة؛ حيث صرَّح رئيس الوزراء بأن مشروع القانون يهدف إلى إعادة السلام المجتمعي، ومنع تكرار حادث 26 فبراير، وأكّد على أن الظروف الحالية جعلت من وجود هذا القانون أمرًا ضروريًّا، فيما ذهب وزير الداخلية إلى أنه لا مفر من تقييد حرية التعبير والصحافة إلى حدٍّ ما، لكنه وعد أن مشروع القانون سيتم تطبيقه بعناية [114].

يبدو أن استراتيجة حكومة هيروتا قد آتت ثمارها فيما يتعلق بقانون مكافحة المطبوعات المثيرة للفتنة؛ حيث تمت موافقة البرلمان عليه يوم 25 مايو، وذلك بعد إعادة صياغة بعض فقراته، بينما لم تفلح محاولاتها في تمرير مشروع قانون المحافظة على الأسرار العسكرية، لامتناع البرلمان من التصويت عليه [115].

دون شك، إن الصراع الذي حدث بين الحكومة اليابانية الجديدة والبرلمان الياباني من أجل تمرير قانون المطبوعات المثيرة للفتنة، وإصرار الجيش على إصدار هذا القانون يشير إلى أن الحكومة قد زجّت بالعديد من القضايا المتعلقة بالأمن القومي الياباني بدافع من الجيش، حيث أكَّدت على أن الوضع السياسي العام للأمة اليابانية أصبح في حالة من عدم الاستقرار، ومن ثم يحتاج إلى تلك القوانين لإعادة الاستقرار السياسي، من ناحية أخرى كان البرلمان يدرك تمامًا أن رفضه لهذه القوانين هو وقوف أمام رغبة الجيش، وعلى الرغم من وقوف الصحافة والجمهور مع البرلمان ضد إصدار تلك القوانين، فإنه وجد نفسه في النهاية مرغمًا أمام إصرار الجيش والحكومة.

والسؤال الآن، إلى أي مدى استطاع الجيش الياباني استغلال تمرّد 26 فبراير1936 م لفرض نفوذه السياسي واستئثاره بالسلطة وسيطرته داخليًّا وخارجيًّا؟

لم يبدِ الجيش أي قلق حيال الانتقادات التي وُجِّهت إليه وإلى القيادات العليا من العسكريين داخل المؤسسة العسكرية من جانب البرلمان والصحف والسخط الشعبي المتزايد بسبب حادث 26 فبراير، حيث ساد شعور بين أفراد المؤسّسة العسكرية في اليابان بأنهم أصحاب مهمة قومية، تكمن في كونهم المسئولين عن حماية البلاد وإنقاذها من الأعداء المتربصين بها في الداخل والخارج، وهو ما دفعهم لاستغلال الحادث لفرض حالة الطوارئ على الشعب الياباني؛ حيث ظلت طوكيو تحت وطئة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية، كما طالب الجيش بزيادة المخصّصات المالية التي تم رفضها من جانب وزير المالية السابق تاكاهاشي قبل اغتيالة عن أي وقت مضى، والتي

تُعد انتصارًا كبيرًا للضباط المشاركين في حادث 26 فبراير؛ حيث كان من بين قائمة المطالب التي رفعوها هي زيادة المخصّصات المالية للجيش لتحقيق الأمن القومي القائم على سياسة خارجية توسعية على حساب الصين ومنغوليا، كما قام الجيش بصياغة مقترحات لمشاريع قوانين للسيطرة على الصناعة الوطنية والحفاظ على أسرار تلك الصناعات الوطنية بين مؤسساته بالإضافة إلى فرض قيود على الحياة الثقافية والفكرية وكبْت الحريات والسيطرتها على الأفكار الهدّامة المتطرفة التي تدعو إلى الفتنة، بالإضافة فرض سلطاته ونفوذه السياسي وتشديد قبضته على الحكومة المدنية وتعزيز فكرة ومبدأ" بعث شوا[116].

وهو ما يعني استحداث نظام حكم على غرار نظام حكم الشوجنية، خاصة مع ازدياد المعتقدات داخل المؤسسة العسكرية بأن الأمة اليابانية تواجه أخطارًا جسيمة على المستوى الدولي؛ مما قد يدفعها إلى خوض غمار حرب خارجية كبيرة في المستقبل القريب [117]، وبناءً على ذلك لابد من تبنّي سياسة تعبوية تضمن الاتحاد بين مؤسسات الدولة كافة تحت قيادة واحدة ممثّلة في الإمبراطور، أن تسعى الأمة إلى إعداد نفسها لخوض غِمار حرب محتملة [118] ، لذلك فمن الضروري زيادة قوات الدفاع عن الأمة، وأن تصبح الأمة قوة موحّدة تحت قيادة الإمبراطور والجيش[119].

وهكذا يتضح، أن الإجراءات التي اتخذها الجيش مستغلًا تمرّد 26 فبراير، كان هدفها إحكام السيطرة من قِبل الجيش على الإدارة الداخلية والحكومة اليابانية، وكخطوة نحو تحقيق هذا الهدف عقد ما أطلق عليه مؤتمر الوزراء الثلاثة الذي ضم كلًا من: وزير الخارجية، والحربية ، والبحرية، لمناقشة السياسات الخارجية لليابان، وعندما تم توجيه انتقادات من جانب البرلمان لعقد مثل هذه المؤتمرات بعيدًا عن البرلمان، أكّد المتحدثون باسم الجيش والبحرية أن إقامة مثل هذه المؤتمرات لوضع السياسات العامة للدفاع الوطني، وأن الجيش والبحرية يجب أن يكون لهم آراء يؤخذ بها في السياسة الخارجية والداخلية وإدارة الدولة[120].

على أثر هذه المتغيرات التي طرأت على الحياة السياسية نتيجة لتمرّد 26 فبراير عام 1936م، فإن الوضع السياسي في اليابان أصبح تحت سيطرة المؤسّسة العسكرية؛ حيث استغل الجيش الحادث وأحكم قبضته على الحكومة، واستطاع أن يفرض سيطرته الكاملة على نواحي الحياة كافة داخل المجتمع الياباني بجميع مستوياتها: الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، بالإضافة

إلى تقييد الحريات، وتولي ملفات الشئون الخارجية، بعيدًا عن البرلمان الياباني، بحجة المحافظة على الأمن القومي، والتصدي للمؤامرات الداخلية التي تُحاك من جانب القوى الغربية ضد اليابان، وهو ما يعني البدء في ترسيخ سيطرة عسكرية تامّة تحت مظلة الحكومة البرلمانية والإمبراطور الياباني.

وبناءً على ذلك، بدأت المؤسسة العسكرية اليابانية، لاسيما الجيش في تأسيس دكتاتورية عسكرية على أثر تمرُّد 26 فبراير، و بدأ في التحكُّم في الملفات السياسية كافة على المستوى الداخلي، وعلى مستوى العلاقات الخارجية، معتمدًا على حلِّ الخلافات مع القوى الدولية على القوى المسلَّحة، وفرض سياسة الأمر الواقع في الصين من خلال اتباع برنامج إمبريالي قائم على التوسُّع الخارجي، والتهام الأراضي الصينية كافة، ضاربًا بذلك عُرض الحائط أي تفاهمات سياسية مع القوى الكبرى، وكانت البداية باستئناف سياسة التوسُّع التي قادت اليابان إلى الهزيمة أثناء الحرب العالمية الثانية.

الْخَاتِمَـة

على الرغم من النَّهج الليبرالي الذي شهدته اليابان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لاسيما في عِقد العشرينيات، الذي تجلّى في سيطرة الأحزاب السياسية والبرلمان الياباني الحياة السياسية، وتحديد التوجُّهات السياسية داخليًّا وخارجيًّا، فإن هذا النهج لم يستمر طويلًا.

فمع تعرُّض اليابان للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الكساد الكبير في بداية الثلاثينيات، وما صاحبه من صعود الفكر القومي المتطرف وسيطرته على قطاع عريض من الجيش الياباني وقيادته، وتبنِّي سياسة خارجية تستطيع أن تقدم حلولًا للشعب الياباني أمام عجز الحكومة في حال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحالة الجمود السياسي التي سيطرت على اليابان خلال تلك الفترة، بدأ الضباط الشباب في الجيش التفكير في إيجاد طريقة لتصدّر المشهد السياسي وإقصاء الحكومة والأحزاب؛ فتم تدبير حادث منشوريا ليتصدّر المشهد مرة أخرى ليصبح هو الوحيد الذي يملك حلًّا للمشكلات التي تواجه المجتمع أمام عجز الحكومة، واستطاع تحقيق ذلك باقتحام منشوريا وتحوّلها لمستعمرة يابانية مساهمة في إعادة الجيش للوجهة السياسية مرة أخرى.

كان تعارض أفكار وسياسات الحكومة المدنية مع مشاريع الجيش الخارجية وسياساته الداخلية دافعًا قويًّا لقيادات الجيش للعمل على إقصاء الحكومة والأحزاب خارج المشهد السياسي، إلا أن ارتباط القيادات بمصالح اقتصادية وتجارية مع الرأسماليين وأعضاء في الحكومة والأحزاب حال دون قيام الجيش بانقلاب ضد الحكومة والنظام السياسي.

في الوقت نفسه، بدأت القيادات العليا تتحين انتهاز أية فرصة للانقضاض على السُّلطة، وكان هناك العديد من الفرص التي تمثَّلت في الاغتيالات السياسية التي شهدها المجتمع الياباني غير أنها لم ترتقِ بالقدْر الكافي للسيطرة على الحُكم.

وكانت الفرصة الكبيرة هي التمرُّد في 26 فبرايرعام 1936م؛ حيث ترتَّب على هذه المحاولة التخلُّص من الحكومة ومن المستشارين والسياسيين المحيطين بالإمبراطور، واستغل الجيش ذلك في تغيير المشهد السياسي العام في اليابان بفرْض وترْسيخ القواعد الأساسية لإقامة دكتاتورية عسكرية مسيطرة على اليابان حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وابتعاد الجيش عن المشهد السياسي، وعودة الليبرالية بوصفها نظامًا حاكمًا.

الهوامش

([1])Archon Fung, David Moss, & Odd Arne Westad, When Democracy Breaks: Studies in Democratic Erosion and Collapse, from Ancient Athens to The Present Day, Oxford University Press, New York, 2024,p.119; Robert Scalapino, Democracy and The Party Movement in Prewar Japan, Berkeley,University of California Press,1953,p. 154.

([2]) Archon Fung, David Moss, & Odd Arne., op. cit ,p. 119.

([3])Byron Marshall, Academic Freedom and The Japanese Imperial University (1868-1939) , University of California Press, 1992,pp 8-15; Archon Fung, David Moss, & Odd Arne., op. cit ,pp.119, 120.

([4]) ترتب على مؤتمر واشنطن (1921–1922م) العديد من الاتفاقيات الدولية التي رسمت خطوط العامة للسياسة اليابانية الخارجية مثل: تحجيم النزعة العسكرية المنتهية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين، وكذا ومنها(اتفاقية القوى الخمس المتعلقة بالنسب البحرية، اتفاقية القوى الأربع المتعلقة بإنهاء التحالف الآنجلو: ياباني، اتفاقية القو التسع المتعلقة بسياسة الباب المفتوح في الصين، للمزيد انظر:

Proposal for a Limitation of Naval Armament, Presented by The Secretary of states at The First Plenary Session of The Conference, Nov 12, 1922, FRUS,1922, Vol.I, p.53; Quincy Wright., The Washington conference, The American political Science Review, Vol,16,No2(May,1922), p.290.

([4]) H.S Commager., Documents of American history, 5th ed, New York 1949, pp.360-364; Bims. S.F., American Foreign Policy and Diplomacy, New York1959, p.458.

(5) جلال يحيى، محمود متولي : أوربا المعاصرة ، دار الكتاب الجامعي ، الإسكندرية 1974، ص209.

(6)F.R.U.S,1930, Vol. III, Memorandum by The Secretary of State of a Conversation with The Japanese Ambassador (Debuchi), 28/6/1929, P.250.

وميثاق كيلوج – بريان (باريس): معاهدة لشجب الحرب بين فرنسا والولايات المتحدة فى أول الأمر بهذا الإيحاء الذي قدمه مسيو بريان على تعهد متبادل مع فرنسا يقضي بأن ينبذ الطرفان الحرب وتم دعوة كلّ " الدول لتوقيع معاهدة بنبذ الحرب العدوانية، وقد وقعت الدول المجتمعة والتى بلغ عددها خمس عشرة دولة ، وإن كان الميثاق مفتوحًا أمام دول العالم بما فيهم " ألمانيا،

إيطاليا، الاتحاد السوفيتى " حيث وصل عدد الدول الموقعة خمسًا وخمسين دولة، واعتقدت فرنسا أن معاهدة الولايات المتحدة يشترك فيها الطرفان فى شجب الحرب سيضمن على الأقل حياد الولايات المتحدة في أي صراع مُقبل بين فرنسا وألمانيا، للمزيد انظر:هشام عبد الرؤوف: تاريخ اليابان الحديث (عصري طايشو- شوا)، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهره 2003 ، ص 146؛ أ ج- جرانت وتمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789-1950م) ترجمة: محمد علي أبو دره، لويس اسكندر، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1967.، محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم: التاريخ الحديث، والمعاصر، دار المعارف، القاهرة ص423؛ 2004، ص300

(7)Whitton, John B., The London Naval Conference, Current History (1916-1940), Vol. 32, no. 3, 1930, pp. 441–446.

(8) هشام عبد الرؤوف:المرجع السابق ، ص 147 .

(9) للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة، انظر:

Treaties and other International Agreement of The United State of America (1776-1949),Vol.2,Multilateral 1918-1930, Office, Washington 1931, U.S. Government , PP.1055-1072

(10)آرثر تيديمان: اليابان الحديثة ، ترجمة : وديع سعيد ، مراجعة : رفاعه الأنصاري ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة (.د.ت)، ص 65 .

(11)F.R.U. S,1934, (The Far East), Vol. III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/4/1934, PP.645-648.

(12)Loc. cit

(13) تحتل منشوريا الجزء الشمالي الشرقي من الصين، وتبلغ مساحتها 365 ألف ميل مربع، وهي أقرب لليابان من الصين، كان اليابانيون ينظرون إليها على أنها نقطة انطلاق للسيطرة على الصين، واستطاعت اليابان منذ عام 1905م امتلاك العديد من الحقوق بمنشوريا مثل جزيرة لياوتونج، والمينا العسكري بورت ارثو، والمينا التجاري دايرين، وخط سكة حديد في جنوب منشوريا، وعد اليابانيون منشوريا منطقة زراعية، ومصدرًا للمواد الخام وأسواقًا رائجة للمنتجات الصناعية اليابانية، ومجالًا حيويًا لاستثمار رؤوس الأموال، ومركزًا لشبكات التجارة العالمية، للمزيد انظر: حمادة الشافعي، صراع قوى المحيط حول الصين، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021، ص ص 46-52.

(14) فوزي درويش، الشرق الأقصى(الصين واليابان)، الطبعة الثالثة،(د. ن)، 1997، ص153.

(15)The Washington Post, Oct 3,1931,P.6; Stewart. J.R., Manchuria as Japan's Economic Life- Line, Far Eastern Survey, Vol. 4,No.23,(Nov.,1935), P.183.

(16)Louise Young, Japan’s Total Empire: Manchuria and The Culture of Wartime Imperialism, Berkeley: University of California Press, 1998, pp 183-186; Archon Fung, David Moss, & Odd Arne, op.cit., p.126.

(17)Archon Fung, David Moss, & Odd Arne., op.cit.,p.29 ; Kerry Smith, A Time of Crisis: Japan, The Great Depression, and Rural Revitalization (Cambridge: Harvard University Asia Center, 2001) pp. 26-30.

(18)هيلدا هوخام، تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ وحتى القرن العشرين، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2002، ص 330.

(19)Louise Young, op.cit, PP. 274-296.

(20)F.R.U.S,1934., Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/4/1934, P.644.

(21)Ikuhiko Hata, Hirohito: The Sho¯ wa Emperor In War And Peace, Marius B. Jansen(ed), Globali Oriental Ltd, Folkestone, 2007, p5.

(22)Louise Young, op.cit.,p.59; Archon Fung, David Moss, & Odd Arne., op. cit ,p. 22

(23)Andrew Gordon, A Modern History of Japan; from Tokugawa Times to The Present Oxford University Press, New York , 2003,p 166,167; Gordon Berger, Politics and Mobilization in Japan, 1931-1945, Vol 6: The Twentieth Century, Cambridge University Press, London, 1988.p.102; Peter Duus, feudalism in Japan، 2nd - Knopf :distributed by Random House,1976, pp.80-85.

(24)المجلس الملكي الخاص: مجلس استشاري للإمبراطور، تم استحداثة عام 1888م، وقد تألّف في البداية من الجيل الأول المؤسِّس للدولة الحديث، ثم تشكل لاحقًا من أتباعهم المنيين، كانت أهم اختصاصاته تتضمن اقتراح تعديلات على الدستور، واقتراح تعديلات على قانون الأسرة الإمبراطوري، إعلان الأحكام العرفية أو إعلان الحرب، مراجعة المعاهدات الدولية، للمزيد انظر: Norikazu Kawagishi , The Constitution of Japan: An Unfinished Revolution, PhD, Yale Law School Dissertations,,pp.76-78.

(25) Gordon Berger ,op. cit .p. 97.

(26)F.R.U.S,1932),Vol. IV, The Chargé in Japan (Neville) to The Secretary of State, 20/5/1932,p,688; Danny Orbach, Pure Spirits: Imperial Japanese Justice and Right-Wing Terrorists, 1878–1936 Asian Studies VI (XXII),2 (2018), p. 128..

(27)F.R.U.S,1932),Vol. IV, The Chargé in Japan (Neville) to The Secretary of State, 15/5/1932,p, 684.

(28)حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، الطبعة الاولي، دار النهضة العربية، بيروت، 2013، ص 102.

(29)F.R.U.S,1932),Vol. IV, The Chargé in Japan (Neville) to The Secretary of State, 23/5/1932, p. 691.

(30)F.R.U.S,1936,Vol. IV,The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State,jun7/1/1936,pp,715-716.
(31)Ibid,1934., Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 23/1/1934, p16.
(32)Ibid, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/4/1934, p.647.
(33) F.R.U.S,1936., Vol IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 5/3/1936, p.738.
(34)F.R.U.S,1934., Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/7/1934, p671
(35)Ibid, 1936, Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 5/3/1936,p. 738.
(36)Ibid, p.739.
(37)Loc. cit.
(38)Ibid.,p740; Stephen S. Large, Organized workers and socialist politics in interwar Japan, Cambridge University Press,p.194.
(39)F.R.U.S,1936, Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State,5/3/1936,p. 741.
(40)Ibid, Memorandum by The Chief of The Division of Far Eastern Affairs (Hornbeck) to The Secretary of State, 6/3/1936,p. 748.
(41) Danny Orbach, Pure Spirits, pp. 141-145.
(42)F.R.U.S,1936.,Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/3/1936,p.749.
(43) الطوكوجاوا 1603-1867م، مصطلح يشير إلى الفترة الأخيرة لليابان التقليدية، التي كانت تخضع لحكم الشوجون (السيطرة العسكرية) التي أسسها طوكوجاوا إياسو، أما آخر من شغل منصب شوجون فكان هيتوسوباشي كيكي الذي تمت الإطاحة به عام 1867م، ليبدأ عهد ميجي، للمزيد انظر: Tokugawa period." Britannica Academic, Encyclopædia Britannica, " 12 OSept. 2023.
(44)F.R.U.S,1936.,Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/3/1936, p 749-750.
(45)Ibid,p. 750.
(46)Ikuhiko Hata, op cit,pp. 3-4.
(47)Frank O. Miller, Minobe Tatsukichi: Interpreter of Constitutionalism in Japan, University of California Press,1965, pp. 115-132.
(48)F.R.U.S,1936.,Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/3/1936, p.750.

) 49(Stockwin, J.A, Governing Japan. Maine: Blackwell Publishing, London, 1999, p.14

(50) مصطلح يستخدم لوصف أسلوب حياة الساموراي، ويعني الفروسية، انظر :

Patrick H. Choi, The Ambiguous Hirohito's Role in Engaging In and Ending The Pacific War, Master of Liberal Arts in Extension Studies, Harvard University Extension School,2017, p.5 .

(51) الإمبراطور ميجي، اسمه بالكامل ميجي تينو، الاسم الشخصي موتسوهيتو، وُلد في 3 نوفمبر 1852م، وتوفي في 30 يوليو 1912م، كان إمبراطورًا لليابان من عام 1867 إلى عام 1912م، ما أن أصبح هو المهيمن على السلطة التنفيذية حتى قام بثورة تحديثية لليابان متأثرًا بالنظم الأوربية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على اليابان كافة وعلى جميع الأصعدة؛ حيث تحولت اليابان من دولة إقطاعية إلى إحدى القوى العظمى في العالم الحديث، كماعمل على إنشاء نظام مدرسي جديد، واعتماد نظام مجلس الوزراء للحكومة، وإصدار دستور ميجي، وافتتاح البرلمان، كما قاد اليابان لتحقيق النصر في الحرب الصينية اليابانية ، والحرب الروسية اليابانية ، للمزيد انظر: "Meiji." Britannica Academic, Encyclopædia Britannica, 26 Sept. 2023.

(52)F.R.U.S,1936.,Vol III, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/3/1936, pp. 752-753.

(53) Danny Orbach, Pure Spirits, pp. 155-158.

(54)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 6/3/1936, p.753

(55)Loc. cit

(56) Danny Orbach, Curse On This Country(The Rebellious Army of Imperial Japan), First published, Cornell University Press, New York,2017, p.227.

(57) F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Consul at Dairen (Grummon) to The Ambassador in Japan (Grew), 28/2/1936,pp.731-733.

(58) F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 26/2/1936, p.721.

(59)Kazuo Yagami, The Role of Emperor Hirohito in The Pacific War: 1941-1945,Virginia Review of Asian Studies 10, no.1 (2012):p 137؛ Patrick H. Choi, op. cit , p.7

(60)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 26/2/1936,p.721,p721.؛ Ikuhiko Hata, op cit,p.10.

(61)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 26/2/1936,p. 722.

(62) Ibid; Kazuo Yagami,op. cit p.137؛ Patrick H. Choi, op. cit ,p. 7.
(63)Ikuhiko Hata, Hirohito:op.cit,p18؛ Danny Orbach, Curse On This Country,p. 240.
(64)Ikuhiko Hata, Hirohito:op.cit,pp. 18,19 ؛ Danny Orbach, Curse On This Country, p248,
حبيب البدوي، المرجع السابق، ص 103
(65)F.R.U.S,1936,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 26/2/1936,pp.723,724.
(66) Danny Orbach, Curse On This Country,pp. 248,249.
(67)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, Feb 26,pp. 730-732
(68) Danny Orbach, Curse On This Country,p. 245.
(69) Ikuhiko Hata., op.cit,pp. 20,21
(70) Ibid,,p. 21.
(71) Danny Orbach, Pure Spirits,pp. 129:156
(72) Loc. cit.
(73)(73) Ikuhiko Hata., op.cit,p. 25.
(74) Loc. cit
(75) Danny Orbach, Curse On This Country,p.245.
(76)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 28/2/1936,pp730:732; Ikuhiko Hata., op.cit,p31; Danny Orbach, Curse On This Country,pp.249,250.
(77)Ikuhiko Hata., op.cit,p33.
(78) Danny Orbach, Curse On This Country,p.250.
(79)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 28/2/1936, p730.
(80)Loc. cit.
(81) Danny Orbach, Curse On This Country,p.251.
(82)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 29/2/1936, p731.
(83)Loc. cit .
(84) Ikuhiko Hata., op.cit,p33.; Danny Orbach, CURSE ON THIS COUNTRY,p.251
(85)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew)to The Secretary of State, 29/2/1936,p.p734.
(86) حبيب البدوي، المرجع السابق، ص 103.
(87) Ikuhiko Hata., op. cit,p 35.

(88) أحد فصائل الجيش الياباني، كان يتزعمها الجنرال مازاكي، كانت تنادي بعسكرة الدولة، حيث كانت تعتقد أن المؤسسة العسكرية (الجيش والبحرية) ، هى القادرة على تحقيق الازدهار لليابان، للمزيد انظر: Y. M. Zhukov(ed), The Rise and Fall of The Gunbatsu(A Study in Military History), Translated from The Russian by David Skvirsky, Progress publishers, Moscow,1975.p.104.

(89) Loc. cit.

(90)F.R.U.S,1936., Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 23/7/1936 p.778.

(91)Ikuhiko Hata., op. cit,p.38,38.

(92)Ibid, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 9/3/96, p757.

(93) Danny Orbach, Curse On This Country,p.255.

(94)F.R.U.S,1936, Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 19/3/1936 p.761.

(95)Ibid, p.761,762,763.

(96)Ibid, p.764.

(97)Ibid, p.761,762.

(98)Ibid, p.762

(99)Ibid, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 7/3/1936 p.756,757.

(100)Ibid, The Ambassador in Japan(Grew) to The Secretary of State, 7/3/1936 p762.

(101) Danny Orbach, Curse On This Country,p.251.

(102)F.R.U.S,1936, Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew) to The Secretary of State, 7/7/1936,p776,777,

(103)Ibid, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 13/7/1936,p777.

(104)Ibid,The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 12/5/1936,p768,769.; Danny Orbach, Pure Spirits,p151.

(105)F.R.U.S,1936, Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 12/5/1936,p768,769..

(106)Louise Young, op.cit.,p59

(107)F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew) to The Secretary of State, 19/3/1936,p.761,762.

(108)Ibid, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 14/5/1936,p770,772.

(109)Ibid, The Ambassador in Japan (Grew) to The Secretary of State, 29/5/1936,p.773.

(110)Loc.cit.

(111)Ibid, p;The New York Times, 11/5/1936. Page, 10.

(112) F.R.U.S,1936.,Vol. IV, The Ambassador in Japan(Grew) to The Secretary of State, 29/5/1936,p773
(113)Ibid,p774.
(114) Loc.cit.
(115) Ibid, p773-774; Louise Young, op.cit. p59.
(116)Ibid,p.771
117 Toshio Iritani,op.cit.,p121.;Patrick H. Choi, op. cit ,p41
(118) Loc. cit
(119) F.R.U.S, 1936, Vol. IV, The Ambassador in Japan (Grew)to The Secretary of State, 14/5/1936, p771.
(120) Loc. cit